مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal

تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09

www.doi.org/10.62341/HCSJ

أثر الهبة الديموغرافية على معدل البطالة في الاقتصاد الليبي

د. مفتاح عبد السلام عليلش

عضو هيئة تدريس / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة مصراتة – ليبيا

m.elailish@eps.misurata.edu.ly

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر الهبة الديموغرافية ممثلةً للتحول في التركيب العمري للسكان على البطالة في ليبيا، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتفترض الدراسة أن ليبيا تمر بمرحلة انتقال ديموغرافي يمكن أن تمثل فرصة حقيقية لتحقيق النمو الاقتصادي وتقليص معدلات البطالة، إلا أن ضعف السياسات الاقتصادية، واعتماد الاقتصاد على الريع النفطي، وغياب التنويع الاقتصادي، قد حدّ من الاستفادة الفعلية من هذه الهبة. وقد خلصت الدراسة إلى أن الزيادة في نسبة السكان في سن العمل انعكست في ارتفاع معدل البطالة في الاقتصاد الليبي، وأن الاستفادة من الهبة الديموغرافية في ليبيا تتطلب إصلاحات هيكلية شاملة في سوق العمل، والتعليم، والسياسات التنموية والهيكل الإنتاجي.

الكلمات المفتاحية: الهبة الديموغرافية– البطالة– السكان في سن العمل– معدل الإعالة.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

The Impact of the Demographic Dividend on the Unemployment Rate in the Libyan Economy

Dr. Muftah Abdel Salam Alailish
Faculty Member, Faculty of Economics and Political Science
Misurata University - Libya
m.elailish@eps.misurata.edu.ly

Abstract:
This research aims to analyze the impact of the demographic dividend, represented by the shift in the age structure of the population, on unemployment in Libya. Using a descriptive-analytical approach, the study posits that Libya is undergoing a demographic transition that could present a genuine opportunity for economic growth and reduced unemployment rates. However, weak economic policies, the economy's reliance on oil revenues, and the lack of economic diversification have limited the actual utilization of this dividend. The study concludes that the increase in the working-age population has led to a rise in the unemployment rate in the Libyan economy, and that capitalizing on the demographic dividend in Libya requires comprehensive structural reforms in the labor market, education, development policies, and the production structure.
Keywords: Demographic dividend, unemployment, working-age population, dependency ratio.

المقدمة:

تُعد المتغيرات الديموغرافية من العوامل الأساسية المؤثرة في الأداء الاقتصادي للدول، حيث يؤثر كل من حجم السكان، وتركيبهم العمري، ومعدلات نموهم، في عرض العمل، والاستهلاك، والادخار، والنمو الاقتصادي. ومن بين أبرز الظواهر الديموغرافية المعاصرة ما يُعرف بـ الهبة الديموغرافية، التي تنشأ نتيجة ارتفاع نسبة السكان في سن العمل مقارنة

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

بالفئات المُعالة، مما يوفر فرصة زمنية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة إذا ما استُثمرت هذه القوة البشرية بصورة فعالة (الأمم المتحدة، 2021، ص 11).

وتُعد ليبيا من الدول التي تمتلك تركيبة سكانية شابة نسبيًا، حيث تشكل الفئة العمرية المنتجة نسبة مرتفعة من إجمالي السكان، الأمر الذي يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة الاقتصاد الليبي على استيعاب هذه الطاقات البشرية وتحويلها إلى عنصر داعم للنمو الاقتصادي ومخفض لمعدلات البطالة.

المشكلة البحثية:

تشير البيانات المتاحة والمتعلقة بهيكل السكان في ليبيا إلى حدوث تغيرات جذرية في هيكل السكان الليبيين، حيث دخلت ليبيا منذ عدة سنوات ما يعرف بالهبة الديموغرافية (ارتفاع نسبة الناشطين اقتصادياً في هيكل السكان)، مما يعني تضاعف المعروض من قوة العمل التي إذا لم تواجه بزيادة مطردة في الطلب على العمل (خلق فرص العمل) فستؤدي إلى تزايد حجم البطالة بوثيرة متسارعة. كما أن هذه الهبة الديمغرافية تتطلب توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لتحقق مساهمة في النمو الاقتصادي.

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: **ما أثر الهبة الديموغرافية (متمثلة في نسبة السكان في سن العمل) على معدل البطالة في ليبيا؟**

فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية رئيسية مفادها: أن ما شهدته ليبيا من ارتفاع ملحوظ في نسبة السكان في سن العمل إلى إجمالي السكان أدى ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الأهمية المتزايدة للتحولات الديموغرافية التي يشهدها المجتمع الليبي، ولا سيما الارتفاع النسبي في حجم السكان ضمن الفئة العمرية (15– 64 سنة)، والتي تمثل ما يُعرف بالهبة الديموغرافية، وتمثل هذه المرحلة فرصة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات الإنتاجية والدخل، إذا أحسن استثمارها من خلال سياسات

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

اقتصادية وسوق عمل فعّالة، وفي المقابل فإن عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب الزيادة في أعداد السكان في سن العمل قد يؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة، وتحول هذه الهبة إلى عبء اقتصادي اجتماعي.

كما تبرز أهمية هذا البحث في ظل محدودية الدراسات الحديثة التي تناولت هذا الموضوع فيما يخص حالة ليبيا، وبالتالي يأتي هذا البحث لمحاولة الكشف على طبيعة العلاقة بين الهبة الديموغرافية والبطالة في ليبيا.

منهجية البحث:

سيتم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل متغيرات البحث، كما سيتم استخدام المنهج التاريخي لتحليل التطور التاريخي للهبة الديموغرافية التي مرّت بها ليبيا.

تحليل الدراسات السابقة:

تشير الأدبيات الاقتصادية والديموغرافية إلى وجود اهتمام متزايد بدراسة أثر التحولات السكانية على الأداء الاقتصادي ومؤشرات سوق العمل، حيث ركزت العديد من الدراسات على العلاقة بين ارتفاع نسبة السكان في سن العمل وبين النمو الاقتصادي والبطالة.

توصلت **دراسة (Bloom & Williamson، 1998)** إلى أن التحول الديموغرافي الذي شهدته دول شرق آسيا كان أحد العوامل الرئيسية المفسرة لمعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة، حيث أدى ارتفاع نسبة السكان في سن العمل وانخفاض معدل الإعالة إلى زيادة الادخار والاستثمار وتحسين الإنتاجية. كما أكدت **دراسة (Bloom, Canning &Sevilla، 2003)** أن الهبة الديموغرافية تمثل فرصة تنموية مهمة، إلا أن تحقيق مكاسبها يتطلب وجود سياسات اقتصادية وتعليمية قادرة على استيعاب القوى العاملة المتزايدة.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

كما جاءت **دراسة (Mason، 2005)** داعمة لهذه النتائج، حيث بينت أن الأثر الإيجابي للهبة الديموغرافية لا يتحقق بصورة تلقائية، وإنما يتطلب وجود سياسات اقتصادية وتعليمية فعالة تضمن توظيف الفئات العمرية المنتجة وتحويلها إلى قوة اقتصادية داعمة للنمو.

وفي السياق العربي، توصلت **دراسة (يزيت، 2023)** حول الجزائر إلى أن البلاد دخلت فعلياً مرحلة الهبة الديموغرافية نتيجة ارتفاع نسبة الشباب في سن العمل، إلا أن هذه التحولات لم تنعكس بصورة واضحة على معدلات النمو الاقتصادي أو خفض البطالة، بسبب محدودية قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل كافية للشباب.

وفي الإطار الليبي، توصلت **دراسة (أبوشناف، 2021)** حول التحول الديموغرافي ونمو القوى العاملة في ليبيا إلى أن الاقتصاد الليبي يمتلك فرصة حقيقية للاستفادة من النافذة الديموغرافية نتيجة تزايد السكان في الفئة العمرية (15–64 سنة)، إلا أن تحقيق العوائد الاقتصادية المرجوة يتطلب تخطيطاً مبكراً وسياسات تشغيل فعالة تستوعب الزيادة المتوقعة في عرض العمل.

بينما جاءت **دراسة (ميلاد، 2023)** لتوضح جانباً آخر من المشكلة، حيث توصلت إلى استمرار ارتفاع معدلات البطالة في ليبيا، خاصة بين فئة الشباب، مع تركز نسبة كبيرة من العاطلين ضمن الفئات العمرية الشابة، وهو ما يعكس ضعف قدرة سوق العمل على استيعاب الزيادات السكانية في سن العمل.

أما **دراسة (لخضاري، 2023)** فقد جاءت بنتائج مختلفة نسبياً، حيث توصلت إلى أن النمو السكاني والبطالة يؤثران سلباً في النمو الاقتصادي في الدول النامية، مما يشير إلى أن الزيادة السكانية قد تتحول إلى عبء اقتصادي إذا لم تصاحبها زيادة في فرص العمل والإنتاجية.

وفي السياق نفسه، توصلت **دراسة (عليلش، 2016)** حول بعض دول جنوب وشرق آسيا إلى أن هذه الدول مرت بتحول ديموغرافي أدى إلى ارتفاع نسبة السكان في سن العمل إلى أكثر من ثلثي إجمالي السكان في أغلب الدول محل الدراسة، كما سجلت معدلات نمو مرتفعة للسكان في سن العمل مقارنة بمعدلات نمو إجمالي السكان. وبينت الدراسة أن

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

اقتصادات هذه الدول نجحت في استيعاب الهبة الديموغرافية بفضل السياسات الاقتصادية المرنة والمتوافقة مع السياسات السكانية، إضافة إلى كفاءة نظم التعليم والتدريب، وهو ما انعكس في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة وتحقيق مستويات مرتفعة من الادخار والاستثمار.

وجاءت نتائج **دراسة (Mason، 2005)** متفقة مع دراسة عليلش، حيث أكدت أن زيادة نسبة السكان في سن العمل يمكن أن تسهم في تسريع النمو الاقتصادي وتحسين مستويات الدخل إذا توافرت بيئة اقتصادية قادرة على توظيف هذه الفئات العمرية بصورة منتجة.

بينما جاءت **دراسة (Drummond et al.، 2014)** بنتائج أكثر تحفظاً، إذ أوضحت أن الهبة الديموغرافية قد تتحول إلى عبء اقتصادي في حال عجز الاقتصاد عن توفير فرص العمل الكافية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وتراجع الاستفادة من الزيادة في حجم القوى العاملة.

وتتفق معظم الدراسات السابقة على أن الهبة الديموغرافية يمكن أن تمثل محركاً للنمو الاقتصادي إذا توافرت سياسات اقتصادية فعالة وفرص عمل كافية، إلا أنها تختلف في تقييم أثرها على البطالة؛ فبينما أثبتت **دراسة (عليلش، 2016)** نجاح دول جنوب وشرق آسيا في تحويل الهبة الديموغرافية إلى معدلات نمو مرتفعة وبطالة منخفضة، أشارت دراسات أخرى في الدول العربية إلى أن الزيادة في السكان في سن العمل لم تؤد بالضرورة إلى تحسن مؤشرات سوق العمل بسبب الاختلالات الهيكلية وضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد. ومن هنا تظهر أهمية دراسة حالة ليبيا لمعرفة مدى قدرة الاقتصاد الليبي على الاستفادة من النافذة الديموغرافية الحالية في دعم النمو الاقتصادي وخفض البطالة.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح وجود اتفاق بين معظم الدراسات على أن الهبة الديموغرافية يمكن أن تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الأداء الاقتصادي الكلي، إلا أن هذا الأثر يظل مشروطاً بوجود سياسات تشغيل فعالة وقدرة الاقتصاد على استيعاب الزيادة في حجم القوى العاملة. كما يتبين أن العديد من الدراسات، وخاصة في الحالة الليبية، تشير إلى أن ارتفاع نسبة الشباب في سن العمل لم ينعكس

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

بصورة كافية على خفض البطالة، وهو ما يدل على وجود فجوة بين التحولات الديموغرافية ومتطلبات سوق العمل. ومن هنا تنبع أهمية يأتي هذا البحث لدراسة أثر الهبة الديموغرافية على النمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا، بهدف الوقوف على مدى قدرة الاقتصاد الليبي على تحويل النافذة الديموغرافية الحالية إلى فرصة تنموية حقيقية. وما يميز الدراسة الحالية أنها من الدراسات التي تتناول تطور المتغيرات الديموغرافية (معدل الوفيات – معدل المواليد – معدل الإعالة – التركيب العمري للسكان) التي أسهمت في تشكّل الهبة الديموغرافية لفترة زمنية طويلة (1950– 2023) وتحليل أثرها على البطالة والنمو الاقتصادي، كما أنها تقدم نموذجاً يمكن الاستفادة منه عند مقارنة الحالة الليبية بتجارب دول جنوب وشرق آسيا الناجحة.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للهبة الديموغرافية:

لقد تناولت العديد من النظريات السكانية العلاقة بين السكان والتنمية بشكل عام، وعلاقة السكان ببعض المتغيرات الاقتصادية بشكل خاص، بدءاً من نظرية مالتوس في السكان مرورا بالعديد من النظريات السكانية الأخرى ووصولا إلى نظرية الديموغرافيا الحديثة (نظرية التحول الديموغرافي)، إلا أن هذه النظريات باستثناء الأخيرة منها ركّزت على النمو السكاني في مُجمله وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية كالبطالة والنمو الاقتصادي، ومُحصلة نتائج هذه النظريات كان بين رؤية تشاؤمية ورؤية تفاؤلية وأخرى محايدة، ولا مجال هنا لعرض ملخص هذه النظرية، وإنما سيتم تناول الإضافة التي قدمتها النظرية الحديثة في السكان والتي تمثل نقطة الانطلاق في الدراسات السكانية المعاصرة ومنها بحثنا موضوع الدراسة الحالية، وتتمثل إضافة هذه النظرية أنها ترى بأن العلاقة بين السكان والتنمية يجب ان لا ينظر إليها من خلال العلاقة بين النمو الإجمالي للسكان والمتغيرات الاقتصادية، وإنما من خلال أثر النمو في التركيب العمري للسكان على هذه المتغيرات، حيث ترى هذه النظرية أن لكل فئة عمرية سكانية خصائص اقتصادية تختلف عن الفئة الأخرى، فمثلاً السلوك الاقتصادي للفئة العمرية للسكان في سن العمل يختلف عن السلوك الاقتصادي للفئة العمري للسكان في سن الطفولة من حيث الأثر مثلاً على الاستهلاك

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

والادخار والاستثمار وسوق العمل، وفي ضوء ذلك سيتم فيما يلي عرض ملخص لرؤية نظرية الديموغرافيا الحديثة.

أولاً: نظرية التحول الديموغرافي (نظرية الديمغرافيا الحديثة):

يرى أصحاب هذا النظرية بأن الرؤية العامة حول الأثر الاقتصادي للسكان كل من المتشائمين والمتفائلين والمحايدين غير صحيحة تماماً، وأن هذه الأفكار لم تأخذ في الاعتبار كل التغيرات الديموغرافية وقدمت تفسيرات غير كافية عن العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، وتتمثل أهم العيوب في أن هذه التيارات ركزت فقط على إجمالي النمو السكاني وتأثيره على النمو الاقتصادي وأهملت التركيبة العمرية للسكان، ولذلك لم تتوصل إلى نتائج عملية حاسمة وواضحة.

وبالتالي ترى النظرية الحديثة أن دراسة أثر التطورات السكانية على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى النمو الاقتصادي بصفة خاصة، يجب أن يتم بشكل أكثر عمقاً ويجب أن تتركز على نقطتين هما:

1- دراسة تأثير التغيرات التي تطرأ على هيكل التوزيع العمري للسكان على النمو الاقتصادي وليس مجرد الاهتمام بالنمو السكاني، ويتطلب ذلك معرفة التغيرات التي تحدث للهيكل العمري للسكان في إطار عملية التحول الديموغرافي.
2- التركيز على الآثار المتبادلة بين التغيرات الديموغرافية والمتغيرات الاقتصادية، وذلك من خلال الاهتمام بالجوانب التفاعلية ودراسة علاقات التغذية الخلفية بين المتغيرات الديمغرافية والمتغيرات الاقتصادية، وليس مجرد دراسة العلاقة على أنها في اتجاه واحد من النمو السكاني إلى النمو الاقتصادي. (رهيط والمجبري، 2005، ص ص7-8).

وترى هذه النظرية بأن التغيرات الديموغرافية وديناميكية السكان لها تأثير على سوق العمل ومعدل الادخار والتراكم الرأسمالي ورأس المال البشري، فلكل فئة عمرية سلوك ومتطلبات تختلف عن غيرها من الفئات العمرية الأخرى، الأمر الذي يترتب عليه تأثيراً مختلفاً على المتغيرات الاقتصادية الكلية. (اشكاب وعليلش، 2013، ص 42)

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

يوضح هذا النموذج الحديث نسبياً التغيرات الديموغرافية التي تمر بها المجتمعات والتي تنطوي على المراحل المختلفة التي يمر بها المجتمع عند الانتقال من معدلات المواليد والوفيات المرتفعة التي تميز المجتمعات المتخلفة إلى معدلات الوفيات والمواليد المنخفضة التي تميز المجتمعات الحديثة المتقدمة. (اشكاب وعليلش، 2013، ص42).

ولقد تم استخدام هذا النموذج في البداية لدراسة التغيرات السكانية التي حدثت في البلدان الأوروبية خلال عملية تحولها من مجتمعات زراعية متخلفة إلى مجتمعات حديثة صناعية, حيث نشر هذا النموذج في البداية (فرانك نوتيستين) في عام 1945 (فياض، 2012، ص 6)، فقد شهدت البلدان الأوروبية ما يعرف بظاهرة التحول الديموغرافي منذ بداية القرن العشرين, وتتمثل هذه الظاهرة بالانتقال من خصائص ديموغرافية متمثلة في معدلات ولادة مرتفعة ومعدلات وفيات مرتفعة أعقبها في فترة زمنية لاحقة انخفاض هذه المعدلات المرتفعة إلى مستويات منخفضة أدت إلى زيادة النمو السكاني الطبيعي بمعدل لا يتعدى نسبة (1%)، ثم استخدم هذا النموذج لوصف التحولات السكانية التي تحدث في الكثير من البلدان النامية منذ نهاية النصف الأول من القرن العشرين. (Cipolla، 1962، ص101). ويعتبر نموذج التحول الديموغرافي الأداة التي تساعد على فهم التطورات التي تحدث في الهيكل العمري للسكان، كما يعتبر العامل الأساسي في فهم التأثيرات الاقتصادية للتطورات السكانية.

ترتبط قضية التحول الديموغرافي بمحورين أساسيين: المحور الأول يتمثل في نظرية التحول الديموغرافي التي ظهرت نتيجة للتحولات الديموغرافية التي شهدتها دول غرب أوروبا عقب الحرب العالمية والتي تمثلت بشكل رئيسي في انخفاض معدلات الخصوبة ومعدلات الإنجاب. أمّا المحور الثاني فهو ظهور الكتابات الحديثة التي أولت الاهتمام بظاهرة التغير في التركيب العمري للسكان وتمثلت في اعادة إحياء لنظرية التحول الديموغرافي (عثمان وآخرون، 2014، ص139).

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

ثانياً: مفهوم الهبة الديموغرافية وشروطها:

تُعرف الهبة الديموغرافية بأنها المرحلة التي يمر بها المجتمع عندما ترتفع نسبة السكان في سن العمل (15–64 سنة) مقارنة بنسبة السكان المعالين، نتيجة لانخفاض معدلات الخصوبة والوفيات، وهو ما يؤدي إلى تخفيف أعباء الإعالة وخلق فرص مواتية للنمو الاقتصادي (عبد السلام، 2018، ص 42). ولا تتحقق آثار الهبة الديموغرافية تلقائياً، بل تتطلب بيئة اقتصادية ومؤسسية ملائمة تشمل سياسات تعليمية وتوظيفية وتنموية قادرة على استيعاب الزيادة في عرض العمل وتحويلها إلى إنتاج فعلي (صالح، 2019، ص 67). وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الاستفادة من الهبة الديموغرافية مشروطة بعدة عوامل، من أبرزها (Bloom et al.، 2010، ص 55):

- وجود سوق عمل مرن وقادر على خلق فرص تشغيل حقيقية.
- ملاءمة مخرجات التعليم لاحتياجات الاقتصاد وسوق العمل.
- تنويع القاعدة الإنتاجية والتنويع الاقتصادي.
- الاستقرار السياسي والمؤسسي.

المبحث الثاني: تطور بعض المتغيرات الديموغرافية ذات العلاقة بالهبة الديموغرافية في ليبيا للفترة (1950– 2025):

تشير البيانات السكانية إلى أن ليبيا تشهد تحولاً في هيكلها العمري، حيث تشكل الفئة العمرية (15–64 سنة) ما يزيد عن 65% من إجمالي السكان، مقابل انخفاض نسبي في نسبة صغار السن، واستمرار انخفاض نسبة كبار السن (الأمم المتحدة، 2021، ص 18). ويعكس هذا التحول دخول ليبيا في مرحلة انتقال ديموغرافي قد تُمثل هبة ديموغرافية محتملة، إلا أن هذه المرحلة تتزامن مع تحديات اقتصادية وسياسية كبيرة أثرت سلباً على سوق العمل وقدرة الاقتصاد على استيعاب القوى العاملة الجديدة (كعيبة وآخرون، 2020، ص 91).

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

أولاً/ تطور معدلات الخصوبة والوفيات ومتوسط العمر المتوقع والنمو السكاني في ليبيا:

يتطلب تحليل الهبة الديموغرافية دراسة تطور بعض المتغيرات الديموغرافية التي تساهم في تكوينها، والتي من أهمها معدلات كل من الخصوبة والمواليد والوفيات ومعدل الإعالة، وهو ما يظهره الجدول رقم (1) والشكلين رقمي (1) و(2)، حيث يتبين تطور الخصائص الديموغرافية في ليبيا للفترة (1950–2025)، من خلال عدد من المؤشرات السكانية المهمة، وهي: معدل الخصوبة الإجمالية، معدل المواليد الخام، معدل الوفيات الخام، معدل الزيادة الطبيعية، معدل وفيات المواليد، متوسط العمر المتوقع عند الولادة، نسبة الإعالة، معدل النمو السكاني، إضافة إلى مراحل التحول الديموغرافي.

1- المرحلة الأولى من التحول الديموغرافي (1950–1960) :

اتسم المجتمع الليبي خلال هذه المرحلة بارتفاع معدلات الخصوبة والمواليد، حيث بلغ معدل الخصوبة الإجمالية نحو 6.87 طفل لكل امرأة خلال الفترة (1950–1955)، ثم ارتفع إلى 6.97 خلال (1955–1960). كما ارتفع معدل المواليد الخام من 48 إلى 48.5 مولود لكل ألف نسمة. وفي المقابل كانت معدلات الوفيات مرتفعة نسبياً، إذ بلغت 22.5 ثم انخفضت إلى 19.9 وفاة لكل ألف نسمة، نتيجة ضعف الخدمات الصحية وانتشار الأمراض وقلة الإمكانيات الطبية. ورغم ارتفاع الوفيات، فإن معدل الزيادة الطبيعية ارتفع من 25.5 إلى 28.6 بسبب استمرار ارتفاع المواليد بصورة أكبر من الوفيات. كما كان متوسط العمر المتوقع منخفضاً نسبياً، حيث بلغ 42.7 سنة ثم ارتفع إلى 45.3 سنة، نتيجة تحسن نسبي في الرعاية الصحية بعد اكتشاف النفط. أما نسبة الإعالة فقد بلغت 90%، وهي نسبة مرتفعة تعكس زيادة أعداد الأطفال مقارنة بالفئة المنتجة. ويلاحظ أيضاً ارتفاع معدل النمو السكاني من 1.8% إلى 3.61% نتيجة انخفاض الوفيات وتحسن الظروف الصحية تدريجياً.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

2- المرحلة الثانية من التحول الديموغرافي (1960–1985):

تميزت هذه المرحلة بارتفاع واضح في معدلات النمو السكاني نتيجة استمرار ارتفاع الخصوبة مع انخفاض الوفيات. فقد ارتفع معدل الخصوبة من 7.18 خلال (1960–1965) إلى 7.59 خلال (1970–1975)، وهو أعلى مستوى في الجدول، قبل أن يبدأ بالانخفاض الطفيف إلى 7.18 خلال (1980–1985). كما ارتفع معدل المواليد الخام إلى حدود قاربت 49.5 مولود لكل ألف نسمة، وهو ما يعكس استمرار النمط الأسري التقليدي وارتفاع الرغبة في الإنجاب. وفي المقابل انخفض معدل الوفيات الخام بصورة مستمرة من 18.3 إلى 10.9 وفاة لكل ألف نسمة، نتيجة التوسع في الخدمات الصحية والتطعيمات وتحسن مستوى المعيشة بعد الطفرة النفطية.

كما انخفض معدل وفيات المواليد من 150 إلى 47 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، وهو تحسن كبير يعكس تطور الرعاية الصحية للأم والطفل. وارتفع متوسط العمر المتوقع من 47.8 سنة إلى 62.2 سنة نتيجة تحسن الظروف الصحية والغذائية.

أما معدل الزيادة الطبيعية فقد ارتفع من 30.7 إلى 34.7، وهو ما أدى إلى تسجيل أعلى معدلات للنمو السكاني التي تراوحت بين 3.7% و4.37%. وقد ارتفعت نسبة الإعالة من 89% إلى 96% بسبب الزيادة الكبيرة في أعداد الأطفال وصغار السن.

إن التسارع الحاد في انخفاض معدل الوفيات حدث خلال فترة الثمانينيات مع تحسن الوضع الاقتصادي في ليبيا، وبالتالي يعكس هذا السلوك في معدل الوفيات الخام التطورات التي شهدها الاقتصاد الليبي خلال نفس الفترة، فقد كان معدل الوفيات الخام في ليبيا من بين أعلى المستويات في العالم خلال عقدي الخمسينات والستينات وبداية السبعينات، وهي نفس الفترة التي شهدت مستوى معيشي متدني ومستويات منخفضة جداً للدخل القومي، وتدني برامج التنمية والرعاية الصحية، أما مع بداية الثمانينات بدأت معدلات الوفيات في الانخفاض، ويرجع ذلك لسببين رئيسيين (ارهيط والمجبري، 2008، 37):

أ- الارتفاع في مستوى الدخل القومي الذي تحقق بفعل زيادة أسعار النفط.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

ب- تبني الدولة لبرامج رعاية صحية شاملة امتدت لكل شرائح المجتمع، كما تم تبني سياسات أكثر عدلاً لتوزيع الدخل، بحيث تحسنت الحالة المعيشية لأفراد المجتمع، إضافة إلى تحسن المستوى التعليمي والثقافي نسبياً لدى معظم الأفراد.

كل هذه العوامل ساهمت في تخفيض معدل الوفيات الخام ومعدل وفيات المواليد، وهو ما كان له الأثر الإيجابي على معدل العمر المتوقع عند الولادة.

3- المرحلة الثالثة من التحول الديموغرافي (1985–2010):

بدأت ليبيا خلال هذه المرحلة تشهد انخفاضًا تدريجيًا في الخصوبة والمواليد نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية. فقد انخفض معدل الخصوبة من 5.65 خلال (1985–1990) إلى 2.72 خلال (2005–2010)، وهو انخفاض كبير يعكس تغير أنماط الأسرة وارتفاع التعليم وزيادة مشاركة المرأة في التعليم والعمل. كما انخفض معدل المواليد الخام من 31.8 إلى 24 مولود لكل ألف نسمة. وفي الوقت نفسه استقرت معدلات الوفيات الخام عند مستويات منخفضة تراوحت بين 5.3 و3.9 وفاة لكل ألف نسمة. وانخفض معدل الزيادة الطبيعية من 26.5 إلى 19، نتيجة تراجع المواليد بصورة أكبر من انخفاض الوفيات. كما تراجع معدل وفيات المواليد من 36.9 إلى 18 وفاة لكل ألف مولود حي، وهو مؤشر إيجابي على تطور الخدمات الصحية. وارتفع متوسط العمر المتوقع من 66.7 سنة إلى 74 سنة، مما يعكس تحسن الرعاية الصحية ومستوى المعيشة.

أما نسبة الإعالة فقد انخفضت بصورة كبيرة من 86% إلى 52%، وهو ما يشير إلى اتساع الفئة العمرية المنتجة وظهور ما يعرف بالهبة الديموغرافية. كما تباطأ معدل النمو السكاني من 2.57% إلى حوالي 1.93%.

4- المرحلة الرابعة الحديثة (2010–2025):

تشير البيانات إلى استمرار انخفاض الخصوبة والمواليد خلال هذه المرحلة. فقد تراجع معدل الخصوبة من 2.55 إلى 2.25 طفل لكل امرأة، نتيجة تغير السلوك الإنجابي وارتفاع تكاليف المعيشة وتأخر سن الزواج. كما انخفض معدل المواليد الخام من 23 إلى 20.7

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

مولود لكل ألف نسمة. بينما استقرت الوفيات الخام عند مستويات منخفضة نسبياً بين 4.1 و4.5 وفاة لكل ألف نسمة، رغم بعض الارتفاع الناتج عن الظروف السياسية والصحية.

كما استمر انخفاض معدل الزيادة الطبيعية إلى 16.2، وهو ما يعكس تباطؤ النمو السكاني. وانخفض معدل وفيات المواليد إلى نحو 14 حالة لكل ألف مولود حي نتيجة استمرار التحسن النسبي في الرعاية الصحية. وفي المقابل تراجع متوسط العمر المتوقع قليلاً خلال بعض السنوات بسبب الأوضاع الأمنية والصحية، لكنه بقي مرتفعاً نسبياً مقارنة بالمراحل السابقة. كما استمرت نسبة الإعالة في الانخفاض إلى نحو 49%، مما يعني استمرار وجود فرصة للاستفادة من الهبة الديموغرافية إذا توفرت فرص العمل والاستقرار الاقتصادي.

أما معدل النمو السكاني فقد تباطأ إلى نحو 1.48%، وهو ما يشير إلى انتقال ليبيا تدريجياً نحو الاستقرار الديموغرافي.

وخلاصة يتبين وجود علاقة مترابطة بين المتغيرات الديموغرافية في ليبيا خلال الفترة (1950– 2025)، حيث أدى الانخفاض المستمر في معدل وفيات المواليد ومعدل الوفيات الخام نتيجة تحسن الخدمات الصحية ومستوى المعيشة إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة بصورة ملحوظة، وفي المقابل؛ ومع التطورات الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع مستويات التعليم والتحضر انخفض كل من معدل الخصوبة الإجمالية ومعدل المواليد الخام، الأمر الذي انعكس تدريجياً على انخفاض معدل النمو السكاني وتراجع نسبة الإعالة بعد أن بلغت مستويات مرتفعة خلال العقود المتتالية، ويعكس هذا الترابط انتقال ليبيا عبر مراحل التحول الديموغرافي من مجتمع يتسم بارتفاع الخصوبة والوفيات إلى مجتمع منخفض الخصوبة والوفيات، مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع للسكان وتباطؤ النمو السكاني، وهو ما يشير إلى أن ليبيا تمر بمرحلة ما يسمى " بالهبة الديموغرافية".

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

الجدول رقم (1) تطور معدلات الخصوبة والوفيات ومتوسط العمر المتوقع والنمو السكاني في ليبيا خلال الفترات (1950-1955) - (2005-2010)

الفترة	معدل الخصوبة الاجمالية [1]	معدل المواليد الخام	معدل الوفيات الخام**	معدل الزيادة الطبيعية	معدل وفيات المواليد ***	متوسط العمر المتوقع عند الولادة****	نسبة الاعالة (%)	معدل النمو السكاني	مرحلة التحول الديموغرافي
1955-1950	6.87	48	22.5	25.5	185	42.7	90	1.8	المرحلة الأولي
1960-1955	6.97	48.5	19.9	28.6	170	45.3	90	3.61	المرحلة الأولي
1965-1960	7.18	49	18.3	30.7	150	47.8	89	3.7	المرحلة الثانية
1970-1965	7.48	49.5	16.8	32.7	130	50.2	91	4.04	المرحلة الثانية
1975-1970	7.59	49	14.8	34.2	117	52.8	93	4.17	المرحلة الثانية
1980-1975	7.38	47.3	12.7	34.6	63	57.4	96	4.37	المرحلة الثانية
1985-1980	7.18	45.6	10.9	34.7	47	62.2	95	4.37	المرحلة الثانية
1990-1985	5.65	31.8	5.3	26.5	36.9	66.7	86	2.57	المرحلة الثالثة
1995-1990	4.1	24.6	4.2	20.4	26.8	70.1	72	1.97	المرحلة الثالثة
2000-1995	3.43	23.2	4.2	19	23.6	71.6	57	1.95	المرحلة الثالثة
2005-2000	3.02	23.2	4.2	19	20.7	72.8	52	1.93	المرحلة الثالثة
2010-2005	2.72	24.0	3.9	19	18.0	74.0	52	1.85	المرحلة الثالثة
2015-2010	2.55	23.0	4.1	18.9	16.5	74.8	51	1.63	المرحلة الثالثة
2020-2015	2.38	21.8	4.3	17.5	15.2	73.5	50	1.48	المرحلة الثالثة
2025 -2020	2.25	20.7	4.5	16.2	14.0	72.8	49	1.23	المرحلة الثالثة

المصدر:

United Nation, Population Division, World Population Prospects the 2003 Revision, New York.-
-United Nation, Population Division, World Population Prospects the 2010 Revision, New York.
-United Nation, Population Division, World Population Prospects the 2025 Revision, New York.

[1] معدل الخصوبة الاجمالية هو عبارة عن متوسط عدد الأطفال المتوقع إنجابهم لكل امرأة خلال فترة زمنية معينة.
** معدل الوفيات الخام هو عبارة عن عدد الوفيات لكل ألف شخص خلال فترة زمنية معينة.
*** معدل وفيات المواليد عبارة عن عدد المواليد المحتمل وفاتهم خلال السنة الأولى من كل ألف مولود
**** متوسط العمر المتوقع وهو عبارة عن متوسط عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الفرد في حالة سيادة الظروف المحيطة به لحظة التوقع.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

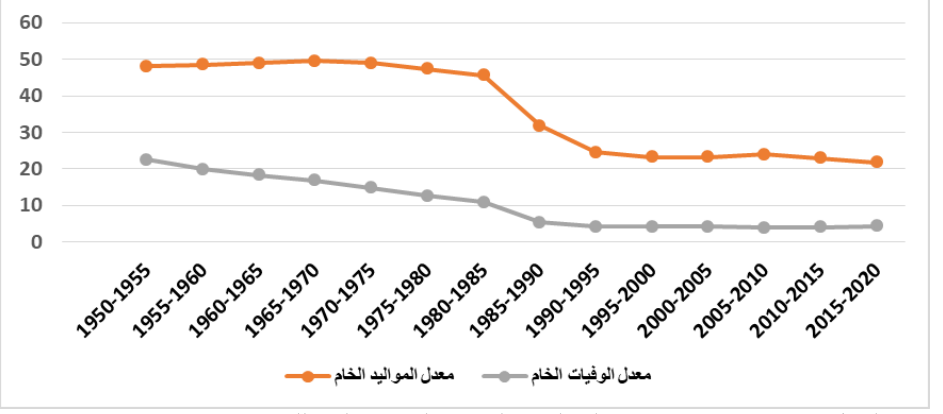

الشكل رقم .1. تطور معدلات المواليد و الوفيات الخام في ليبيا للفترة (1950 – 2025م)

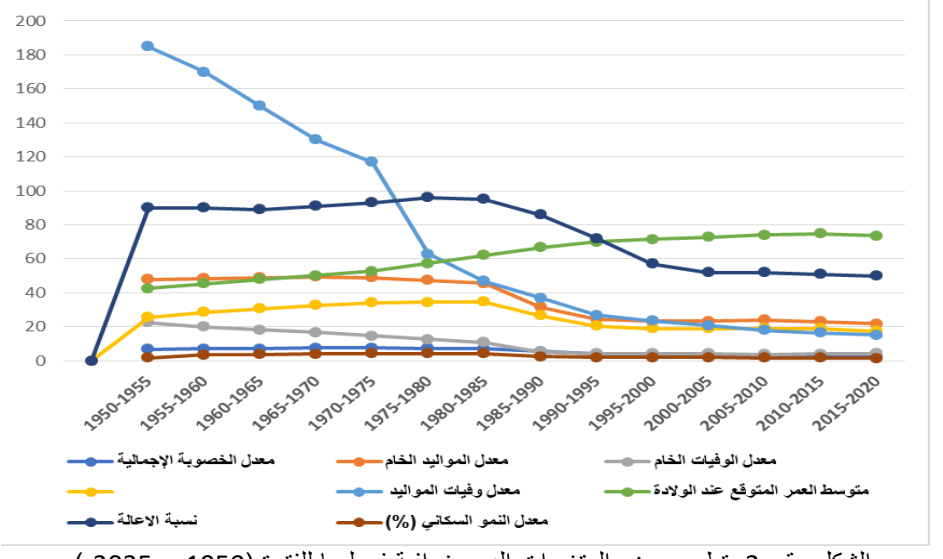

الشكل رقم .2. تطور بعض المتغيرات الديموغرافية في ليبيا للفترة (1950 – 2025م)

ثانياً: مقارنة بين إجمالي النمو السكاني ونمو السكان الليبيين في سن العمل:

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (2) والشكل البياني رقم (3) بأن معدل النمو السكاني ومعدل نمو السكان النشيطين شهدا ارتفاعاً ملحوظاً خلال عقد السبعينيات وبداية

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

الثمانينات من القرن الماضي، إلا أن الفجوة بين المعدلين بدأت تظهر مع منتصف الثمانينات من القرن الماضي, حيث بدأ النمو السكاني في الإنخفاض, في حين استمر نمو السكان النشطين في نفس المعدل وسجل زيادة بسيطة بالمقارنة بعقد السبعينيات، ومنذ منتصف الثمانينيات بدأ النمو السكاني في الإنخفاض حيث بلغ 2.8% في الفترة(1984-1995), وفي الفترة (1995- 2006) انخفض النمو السكاني إلى حوالي 1.78%, في حين أن نمو السكان النشطين سجل أعلى مستوى له في الفترة (1984- 1995) حيث بلغ 4.71%، وكان حوالي 3% في الفترة(1995 – 2006) وهو فرق كبير، وتشير البيانات الى أن معدل نمو السكان النشطين مازال أعلى من النمو السكاني, حيث بلغ حوالي 2.4% في الفترة (2006- 2012), في حين لم يتعدى متوسط النمو السكاني لنفس الفترة نسبة 1.8%، بمعنى أن نمو السكان النشيطين اقتصادياً (المعيلين) أعلى من نمو السكان المعالين وهو ما تسبب في الإرتفاع الكبير لعرض العمل, و لم يستطيع الاقتصاد الوطني استيعاب الأعداد الكبيرة الطالبة للعمل خاصةً أن السياسة الاقتصادية لم تعد بشكل يستوعب هذه الأعداد من خريجي الجامعات والمعاهد الفنية والمهنية العليا والمتوسطة, وبالتالي فإن ارتفاع معدل نمو الفئة العمرية للسكان في سن العمل يشكل ضغطاً إضافياً على سوق العمل, وإن لم يجد هذا النمو قاعدة إنتاجية عريضة تحتويه وسياسات اقتصادية رشيدة سينعكس في زيادة معدل البطالة في الاقتصاد الليبي وسيولد استنزافاً أكبر للموارد الاقتصادية المتاحة. ومن الملاحظ بأن الفترة (2012- 2025) شهدت انخفاضاً ملحوظاً في كل من معدل نمو إجمالي السكان ومعدل نمو الفئة العمرية في سن العمل وبالتوازي أيضاً انخفض الفرق بين المعدلين، بحيث صار معدل نمو الفئة العمرية للسكان في سن العمل (الذي بلغ 1.8%) قريب من معدل النمو الإجمالي للسكان (الذي بلغ 1.38%)، وهو ما يدل على تراجع نمو الهبة الديموغرافية للسكان في سن العمل خلال السنوات الأخيرة من الدراسة.

كما يتبين من الجدول والشكل المذكورين أن الفرق الأكبر الذي تحقق فيه أكبر زيادة لمعدل نمو السكان في سن العمل عن نمو إجمالي السكان كان خلال الفترتين (1984- 1995)

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

ثم (1995– 2006)، وبشكل عام شهد منحنى نمو السكان في سن العمل ارتفاعاً عن معدل نمو إجمالي السكان خلال كل الفترة (1973– 2025).

جدول رقم (2) النمو السكاني ونمو السكان الليبيين في سن العمل خلال الفترة (1973 – 2025)

الفترة	النمو السكاني			نمو السكان النشطين (15-64)			الفرق (%)
	ذكور	اناث	الإجمالي	ذكور	اناث	الإجمالي	
1973-1984	4.13	4.30	4.21	4.56	4.81	4.67	0.46
1984-1995	2.75	2.86	2.80	4.61	4.81	4.71	2.29
1995-2006	1.76	1.80	1.78	2.92	3.06	2.99	1.23
2006-2012	1.82	1.84	1.83	2.66	2.04	2.36	0.53
2012-2025	1.42	1.38	1.40	1.70	1.91	1.8	0.40

المصدر: النتائج النهائية للتعدادات 1973-2006 ومسح التشغيل 2012

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2025). World Population Prospects 2024 -World Bank, Population ages 15–64 (% of total population), Libya.

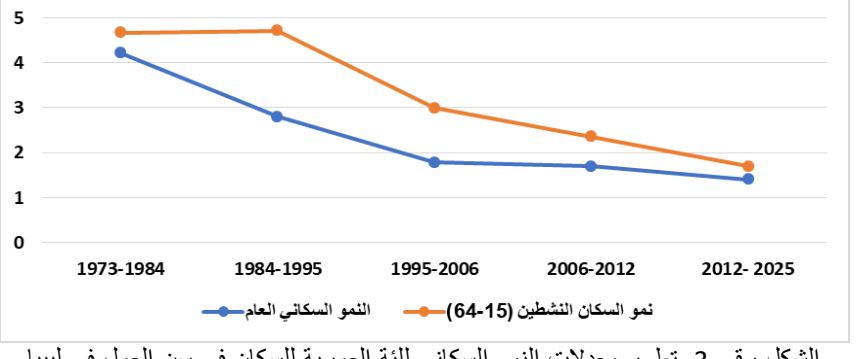

الشكل رقم .3. تطور معدلات النمو السكاني للئة العمرية للسكان في سن العمل في ليبيا

ثالثاً: تطور التركيبة العمرية للسكان الليبيين:

تتمثل أهمية دراسة وتحليل التركيبة العمرية للسكان الليبيين وتطورها في معرفة التغيرات التي تطرأ على الفئات العمرية للسكان من خلال الهرم السكاني، وبالتالي وضع السياسات

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

السكانية والاقتصادية الملائمة حسب التغيرات التي طرأت على التوزيع العمري للسكان، وخصوصاً فيما يتعلق بالتعليم والصحة والتوظيف، فكما نعلم كل فئة عمرية للسكان لها احتياجات ومتطلبات وأهداف تختلف عن الفئتين الأخريين, فمثلاً زيادة نسبة السكان ممن هم في سن العمل إلى إجمالي السكان يعني زيادة عدد الطلبة الدارسين في المراحل الثانوية والجامعية وما يعادلهما وما بعدهما وكذلك ارتفاع أعداد الخريجين، هذا بالإضافة إلى ارتفاع أعداد القوى العاملة (اشكاب وعليلش، 2013، ص2).

ومن خلال تطور التركيبة العمرية للسكان الليبيين نجد بأن ليبيا شهدت توسعاً ملحوظاً في وسط الهرم السكاني الذي يمثل السكان في سن العمل، مما يعني تزايد عرض العمل، وبالتالي تزايد أعداد القوى العاملة الداخلة إلى سوق العمل بأسرع من نمو السكان ونمو الاقتصاد، مما انعكس في زيادة معدلات البطالة وانخفاض الإنتاجية كما سنرى لاحقاً.

ومن خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (3) يلاحظ حدوث تغيرات هيكلية على التركيبة العمرية للسكان الليبيين، يمكن توضيحها كالتالي:

- بعد أن حقق معدل النمو لإجمالي السكان الليبيين ارتفاعاً في بداية فترة الدراسة من 3.4% للفترة (1964–1973) إلى 4.2% للفترة (1973–1984) شهد انخفاضاً مستمراً خلال الفترة (1973–2012), حيث أخذ في الانخفاض التدريجي و المستمر إلى أن بلغ 1.6% خلال الفترة (2006–2010)، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى انخفاض نسبة السكان صغار السن في الفئة العمرية (0–14) إلى إجمالي السكان الليبيين, حيث بلغت هذه النسبة خلال عام 1973 حوالي 51.5% وهو ما يمثل حوالي نصف عدد السكان الليبيين, ثم انخفضت إلى 49.9% خلال عام 1984 واستمرت هذه النسبة بالانخفاض إلى أن وصلت 30.4% خلال عام 2010 وارتفعت قليلاً إلى 31.6% خلال عام 2012، و يرجع هذا الانخفاض في فئة الأطفال إلى ازدياد عدد الإناث الملتحقات بالمراحل التعليمية المختلفة خصوصاً المرحلة الجامعية, وكذلك ارتفاع عدد الإناث المشتغلات، هذا بالإضافة إلى انتشار ثقافة الصحة الإنجابية وتنظيم النسل بين أغلب الأسر الليبية.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

- حققت نسبة السكان ممن هم في سن العمل ارتفاعاً ملحوظاً بعد انخفاضها المؤقت خلال تعدادي (1964–1973) فقد رجعت للارتفاع المستمر خلال الفترة (1973–2012)، حيث كانت تشكل حوالي 44.3% خلال عام 1973 وارتفعت إلى 46.5% خلال عام 1984 واستمرت بالارتفاع التدريجي إلى أن بلغت حوالي 65.1% خلال عام 2010, إلا أنها انخفضت قليلاً إلى 63.7% خلال عام 2012 بسبب أحداث ثورة 17 فبراير في عام 2011 وما نتج عنها من وفيات ومفقودين والهجرة إلى الخارج. وبصفة عامة يشير ذلك إلى أن هذه الفئة العمرية أصبحت تشكل أكثر من نصف السكان الليبيين بعد أن كانت هذه النسبة لصالح السكان صغار السن خلال تعدادي 1973 و1984، وهذا يشير إلى دخول المجتمع الليبي لما يسمى بمرحلة الهبة الديموغرافية، كما إن ارتفاع نسبة السكان الليبيين ممن هم في سن العمل إلى إجمالي السكان سينعكس على التعليم وسوق العمل حيث سيرتفع عدد الطلبة الدارسين بالجامعات والمعاهد العليا، وكذلك سيزداد عرض العمل في الاقتصاد الليبي.
- حققت نسبة السكان في الفئة العمرية (65 فأكثر) استقراراً نسبياً خلال الفترة (1964–2012), حيث تراوحت نسبتهم بين 3.6% و 5.2% خلال الفترة المذكورة، إلا أنه إذا استمرت التغيرات الديموغرافية على الوضع الحالي فإنه من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة بشكل كبير في المستقبل وسيحدث ذلك على حساب الفئتين الأُخريين.
- شهدت أعداد الفئات العمرية المختلفة للسكان الليبيين خلال عام 2012 وبالتالي إجمالي السكان انخفاضاً خلال نفس السنة مقارنة بعام 2010, وهو ما تبينه معدلات النمو السالبة في عام 2012، ويرجع ذلك إلى أحداث ثورة 17 فبراير وما نتج عنها من حدوث وفيات ومفقودين وبأعداد كبيرة من طرفي النزاع، وكذلك هروب بعض العائلات الليبية إلى الخارج (اشكاب وعليلش، 2013، ص 5).

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

الجدول رقم (3) تطور التركيب العمري للسكان الليبيين خلال الفترة (1964–2023)

الفئات العمرية		1964	1973	1984	1995	2006	2012	2023
14-0	عدد	667446	1,055,609	1,610,939	1,714,263	1,645,833	1,636,494	2,379,889
	من الإجمالي%	44.0	51.5	49.9	39.1	31.1	31.6	32.8
	معدل النمو%	-	5.2	3.9	0.6	-0.4	-0.09	3.4
15-64	عدد	769441	910,032	1,503,607	2,504,042	3,427,413	3,699,317	4,592,000
	من الإجمالي%	50.8	44.3	46.5	57.0	64.7	63.8	67.2
	معدل النمو%	-	1.9	4.7	4.7	2.9	0.63	3.03
65 فأكثر	عدد	78614	86,731	116,513	171,434	224,906	240,186	344,000
	من الإجمالي%	5.2	4.2	3.6	3.9	4.2	4.6	4.7
	معدل النمو%	-	1.1	2.7	3.6	2.5	1.1	3.29
الإجمالي	عدد	1515501	2,052,372	3,231,059	4,389,739	5,298,152	5,575,997	7,305,659
	من الإجمالي%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100	100
	معدل النمو%	-	3.4	4.2	2.8	1.7	0.39	2.15
معدل الإعالة الفعلي (%)*		3.7	4.1	3.9	3.5	3.0	2.4	--
معدل الإعالة الإجمالي**		0.94	1.26	1.15	0.75	0.55	0.57	0.59

المصدر:

- أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1973, ولعام 1984.
- الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1995, ولعام 2006.
- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للمسح الوطني للسكان لعام 2012.
- مركز بحوث العلوم الاقتصادية, البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962-2006), أكتوبر 2010.
- **United Nation, Population Division, World Population Prospects the 2025 Revision, New York.**

*** معدل الاعالة الفعلي هو عبارة عن مجموع السكان مطروحاً منه عدد المستخدمين مقسوماً على عدد المستخدمين. ويعبر عن مدى العبء الاقتصادي الذي يتحمله العامل الفعلي بإعالة أفراد أخرين لا يعملون.**

**** معدل الإعالة الإجمالي هو عبارة عن مجموع السكان في الفئة (0-14) والسكان في الفئة العمرية (65 فأكبر) نسبة إلى عدد السكان في الفئة العمرية(15-64)**

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

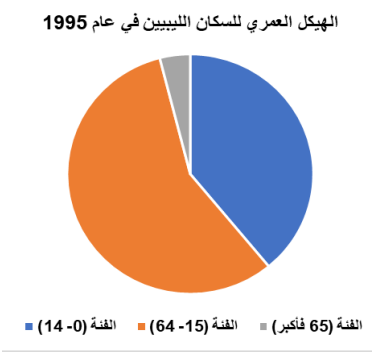

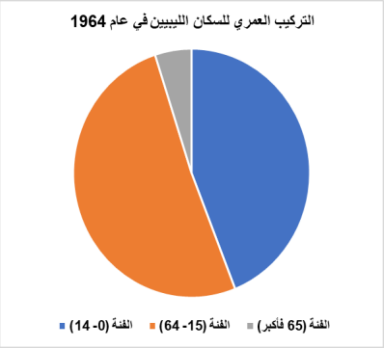

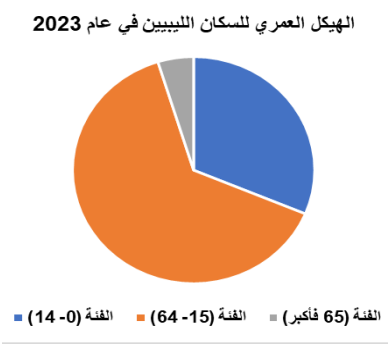

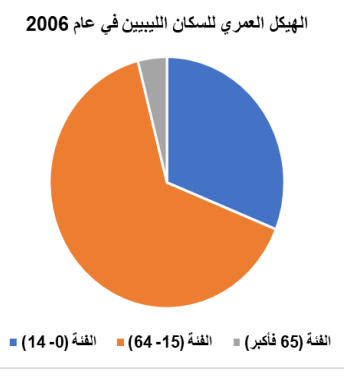

الشكل رقم .4. تطور التركيب العمري للسكان في ليبيا خلال الفترة (1964– 2025)

المبحث الثالث: تطور معدل التشغيل والبطالة في الاقتصاد الليبي للفترة (1964–2024):

بين الجدول (4) والشكلين البيانيين رقمي (5) و(6) تطور كل من التشغيل والبطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1964–2024)، من خلال عرض عدد المشتغلين والعاطلين وحجم عرض العمل، إضافة إلى معدلي التشغيل والبطالة. ويلاحظ من البيانات وجود تغيرات كبيرة ارتبطت بالتحولات الاقتصادية والسياسية والديموغرافية التي مرت بها ليبيا خلال هذه الفترة.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

ففي سنة 1964 بلغ عدد المشتغلين نحو 348.20 ألف مشتغل، بينما بلغ عدد العاطلين 29.35 ألف عاطل، ووصل عرض العمل إلى 377.55 ألف فرد. كما سجل معدل التشغيل 92.23% مقابل معدل بطالة بلغ 7.77%. ويعكس ذلك محدودية حجم سوق العمل في تلك الفترة، نتيجة انخفاض عدد السكان وضعف النشاط الاقتصادي قبل التوسع الكبير في الإيرادات النفطية، إلا أن معدل التشغيل كان مرتفعًا نسبيًا بسبب محدودية الداخلين إلى سوق العمل.

أما في سنة 1973 فقد ارتفع عدد المشتغلين إلى 419.70 ألف مشتغل، وانخفض عدد العاطلين إلى 15.28 ألف عاطل، مع ارتفاع عرض العمل إلى 434.98 ألف فرد، كما ارتفع معدل التشغيل إلى 96.49% وهو أعلى معدل خلال الجدول، في حين انخفض معدل البطالة إلى 3.51%. ويرجع ذلك إلى الطفرة النفطية بعد ارتفاع أسعار النفط في بداية السبعينيات، وما صاحبها من توسع في الإنفاق الحكومي والمشروعات العامة التي استوعبت أعداداً كبيرة من العمالة.

وفي سنة 1984 استمر التوسع في سوق العمل، حيث ارتفع عدد المشتغلين إلى 664 ألف مشتغل، وبلغ عدد العاطلين 25.07 ألف عاطل، وارتفع عرض العمل إلى 689.07 ألف فرد، بينما بلغ معدل التشغيل 96.36% ومعدل البطالة 3.64%. ويلاحظ استمرار انخفاض البطالة نتيجة استمرار دور الدولة في التوظيف والتوسع في القطاع العام، إضافة إلى تحسن الإيرادات النفطية خلال تلك المرحلة. إلا أنه في سنة 1995 حدث تغير واضح، إذ ارتفع عدد العاطلين إلى 119.53 ألف عاطل، وارتفع عرض العمل إلى 1,144.73 ألف فرد، رغم زيادة عدد المشتغلين إلى 1,025.20 ألف مشتغل. وانخفض معدل التشغيل إلى 89.56%، بينما ارتفع معدل البطالة إلى 10.44%. ويمكن تفسير ذلك بتزايد عدد السكان والقوى العاملة بوتيرة أسرع من قدرة الاقتصاد على خلق فرص العمل، إضافة إلى آثار العقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضت على ليبيا خلال التسعينيات، والتي أثرت سلباً على النشاط الاقتصادي والاستثماري.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

وفي سنة 2006 ارتفعت البطالة بصورة أكبر، حيث بلغ عدد العاطلين 347.59 ألف عاطل، وارتفع عرض العمل إلى 1,890.89 ألف فرد، في حين بلغ عدد المشتغلين 1,543.30 ألف مشتغل. وانخفض معدل التشغيل إلى 81.62%، مقابل ارتفاع معدل البطالة إلى 18.38%. ويعكس ذلك اتساع الفجوة بين النمو السكاني والنمو في فرص العمل، إضافة إلى ضعف قدرة الاقتصاد الليبي على التنويع الاقتصادي واعتماده الكبير على القطاع النفطي، فضلاً عن تضخم العمالة الحكومية المقنعة وضعف القطاع الخاص.

أما في سنة 2010 فقد شهدت المؤشرات تحسناً نسبياً، حيث ارتفع عدد المشتغلين إلى 1,849.40 ألف مشتغل، وانخفض عدد العاطلين إلى 218.03 ألف عاطل، مع ارتفاع عرض العمل إلى 2,067.43 ألف فرد. وارتفع معدل التشغيل إلى 89.45%، بينما انخفض معدل البطالة إلى 10.55%. ويرجع ذلك إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية نسبياً قبل أحداث 2011، وزيادة الإنفاق التنموي والاستثماري وعودة بعض النشاط الاقتصادي.

وفي سنة 2015 عادت البطالة إلى الارتفاع، إذ بلغ عدد العاطلين 431.50 ألف عاطل، بينما بلغ عدد المشتغلين 1,759.00 ألف مشتغل، وارتفع عرض العمل إلى 2,190.5 ألف فرد. وانخفض معدل التشغيل إلى 81.3%، مقابل ارتفاع معدل البطالة إلى 17.7%. ويرتبط ذلك بالتداعيات الاقتصادية والسياسية التي أعقبت أحداث 2011، وما نتج عنها من تراجع النشاط الاقتصادي، وإغلاق العديد من المؤسسات، وتراجع الاستثمارات، واضطراب إنتاج النفط.

وفي سنة 2024 سجل الاقتصاد الليبي أعلى حجم لعرض العمل بلغ 2,580.2 ألف فرد، كما بلغ عدد المشتغلين 2,100.00 ألف مشتغل، في حين ارتفع عدد العاطلين إلى 480.20 ألف عاطل. وانخفض معدل التشغيل إلى 80.4%، بينما ارتفع معدل البطالة إلى 19.6% وهو أعلى معدل خلال الفترة المدروسة. ويعكس ذلك استمرار التحديات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الليبي، مثل ضعف التنويع الاقتصادي، وتباطؤ خلق فرص العمل، وعدم التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، إضافة إلى استمرار حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

وبصفة عامة، يتضح من الجدول أن عرض العمل في ليبيا شهد نمواً مستمراً نتيجة الزيادة السكانية واتساع الفئة العمرية القادرة على العمل، إلا أن الاقتصاد الليبي لم يتمكن من استيعاب هذه الزيادة بصورة كافية، خاصة خلال الفترات التي شهدت أزمات اقتصادية وسياسية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وتراجع معدلات التشغيل، خصوصًا بعد منتصف التسعينيات ثم بعد سنة 2011.

الجدول رقم (4) تطور معدل التشغيل والبطالة في الاقتصاد الليبي للفترة (1964– 2024)

السنة	المشتغلين	العاطلين	عرض العمل	معدل التشغيل (%)	معدل البطالة (%)
1964	348.20	29.35	377.55	92.23	7.77
1973	419.70	15.28	434.98	96.49	3.51
1984	664.00	25.07	689.07	96.36	3.64
1995	1,025.20	119.53	1,144.73	89.56	10.44
2006	1,543.30	347.59	1,890.89	81.62	18.38
2010	1,849.40	218.03	2,067.43	89.45	10.55
2015	1,759,00	431.50	2.190.50	81.3	17.7
2024	2,100.00	480.20	2,580.20	80.4	19.6

المصدر: بيانات نشرة الحسابات القومية، وزارة التخطيط، 2006. والهيئة العامة للمعلومات، بخصوص البيانات ما بعد عام 2006.

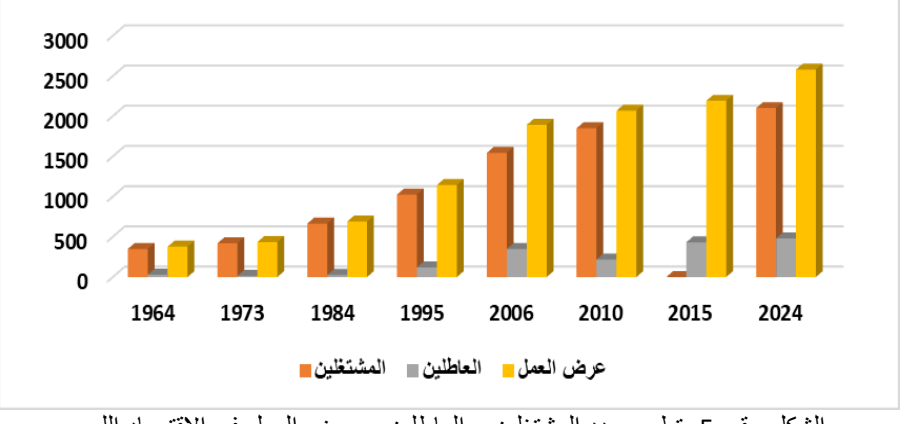

الشكل رقم .5. تطور عدد المشتغلين و العاطلين وعرض العمل في الاقتصاد الليبي للفترة (1964 – 2024م)

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

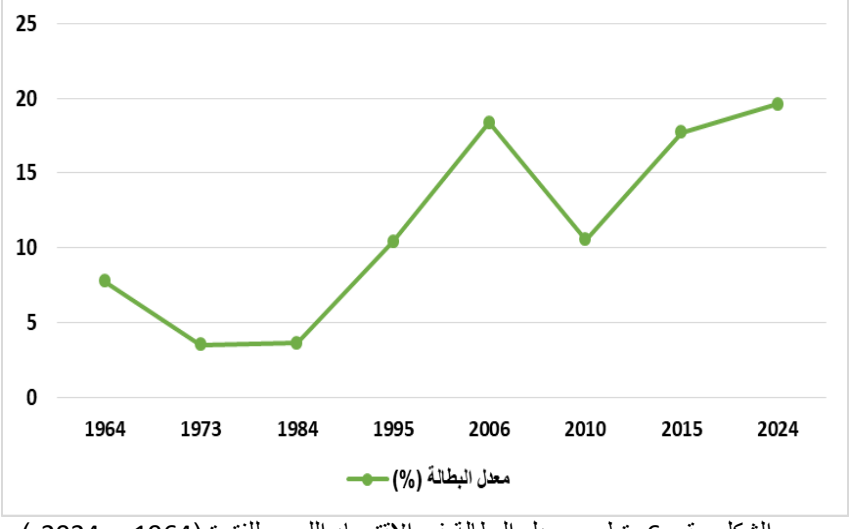

الشكل رقم .6. تطور معدل البطالة في الاقتصاد الليبي للفترة (1964 – 2024م)

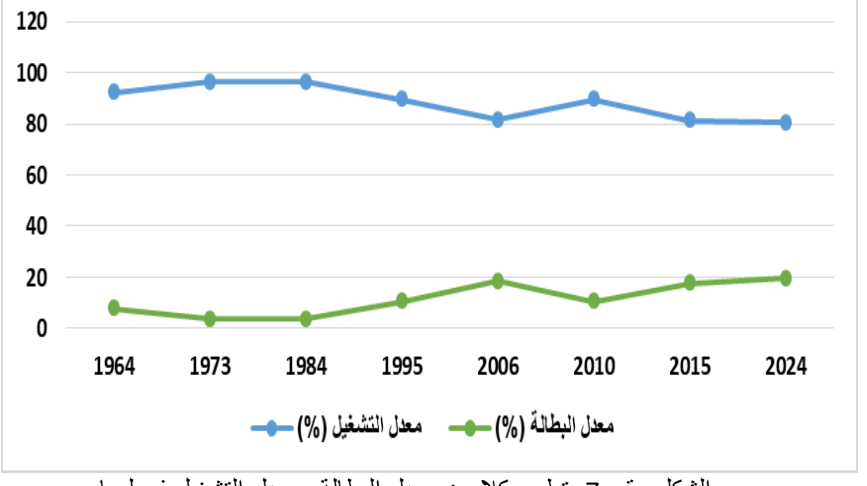

الشكل رقم .7. تطور كلا من معدل البطالة ومعدل التشغيل في ليبيا
للفترة (1964 – 2024م)

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

المبحث الرابع: أثر الهيكل العمري للسكان (متمثلًا في نسبة السكان في سن العمل) على البطالة في الاقتصاد الليبي:

يتبين من خلال بيانات الجدول رقم (5) والشكل البياني رقم (8) أن نسبة السكان في سن العمل في ليبيا شهدت تغيرات ملحوظة خلال الفترة (1964– 2024) تزامنت بشكل عام مع التغيرات في معدل البطالة، إلا أن العلاقة بين المتغيرين لم تكن ثابتة خلال جميع الفترات، بل تأثرت ببعض العوامل الاقتصادية والمؤسسية.

ومع بداية فترة الدراسة في عام 1964 بلغت نسبة السكان في سن العمل 50.8% من إجمالي السكان الليبيين، بينما بلغ معدل البطالة حوالي 7.8%، ثم انخفضت نسبة السكان في سن العمل إلى 44.3%، ففي عام 1964 بلغت نسبة السكان في سن العمل نحو 50.8% من إجمالي السكان، بينما سجل معدل البطالة 7.77%، ثم انخفضت نسبة السكان في سن العمل في عام 1973 إلى 44.3%، وذلك بالتزامن مع انخفاض معدل البطالة إلى 3.51%، وهو ما يعكس أن الاقتصاد الليبي كان قادراً في ذلك الوقت على استيعاب القوى العاملة بفضل الطفرة النفطية والتوسع في الإنفاق الحكومي والمشروعات التنموية. إلا أنه خلال الفترة 1984–1995 شهدت نسبة السكان في سن العمل ارتفاعاً من 46.5% إلى 57.0%، وذلك بالتزامن والتوازي مع ارتفاع معدل البطالة الذي ارتفع بشكل ملحوظ من 3.64% إلى 10.44%، وهو ما يشير إلى أن نمو السكان في سن العمل بدأ يفوق قدرة الاقتصاد الليبي على توفير فرص العمل، خاصة في ظل تباطؤ النشاط الاقتصادي وما شهده الاقتصاد الليبي من اختلالات هيكلية في سوق العمل خلال هذه الفترة. وقد استمر الارتفاع الملحوظ في نسبة السكان في سن العمل في عام 2006 حيث بلغت 64.7%، وارتفع معها معدل البطالة إلى نحو 18.4%، وهو ما يعكس اتساع الفجوة بين العرض. أما في عام 2006 فقد بلغت نسبة السكان في سن العمل 64.7%، وهي أعلى نسبة خلال تلك المرحلة، وارتفع معها معدل البطالة إلى 18.38%، الأمر الذي يعكس اتساع الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل، فالتزايد المستمر في حجم القوى

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

العاملة أدى إلى ضغوط كبيرة على سوق العمل في ظل محدودة خلق الوظائف، واعتماد الاقتصاد الليبي بشكل رئيس على القطاع العام.

ومع بقاء نسبة السكان في سن العمل مرتفعة في عام 2010 عند نسبة 64.8% انخفض معدل البطالة إلى 10.55% مدفوعا بالتوسع في الانفاق التنموي وفقاً لخطة البرنامج التنموي (2008– 2012)، إلا أن هذا التحسن لم يستمر طويلاً، حيث ارتفع معدل البطالة مجدداً إلى 17.7% عام 2015 وإلى 19.6% عام 2024، وذلك تزامناً مع ارتفاع نسبة السكان في سن العمل إلى 64.5 % و67.6% في عامي 2015 و2025 على التوالي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الارتفاع الملحوظ في معدل البطالة خلال السنوات العقد الأخير كان نتيجة أيضاً عوامل أخرى مرتبطة بالتداعيات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011، والتي انعكست سلباً على النشاط الاقتصادي والاستثمار، وأدت إلى تراجع قدرة الاقتصاد على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل الليبي.

ومن خلال الشكل البياني رقم (8) يتبين أن منحنى نسبة السكان في سن العمل يسلك سلوكاً تصاعدياً على المدى الطويل، في حين اتسم منحنى البطالة بالتذبذب مع اتجاه عام نحو الارتفاع؛ خاصةً بعد منتصف عقد التسعينيات، ويشير ذلك إلى أن الزيادة في نسبة السكان في سن العمل بدلاً من أن تتحول إلى قوة عمل إنتاجية أو فرصة استثمارية لتحقيق لما يسمى بالعائد الديموغرافي، إلا أنها تحولت إلى مصدر ضغط على سوق العمل كنتيجة لغياب التنويع الاقتصادي وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وضعف القطاع الخاص في ظل سيطرة القطاع العام، وهو ما أدى بالمحصلة إلى وقوف السكان في سن العمل في طوابير الباحثين عن عمل يدلا من مساهمتهم في النمو الاقتصادي والرفع من إنتاجية الاقتصاد الليبي على غرار بلدان جنوب وشرق أسيا(انظر تجربة بلدان جنوب وشرق أسيا؛ عليلش، 2016).

وبشكل عام؛ من خلال عرض الدراسات السابقة في هذا الموضوع، وما تم استنتاجه من التحليل السابق؛ يمكن القول بأن ظاهرة ارتفاع نسبة السكان في سن العمل (الهبة الديموغرافية) تمثل فرصة اقتصادية إذا أُحسن توظيفها وإذا تزامنت مع نمو اقتصادي قادر

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

على توليد فرص عمل كافية تمتص هذا العرض من قوة العمل، إلا أنه بالمقابل قد تتحول ظاهرة الهبة الديموغرافية إلى نقمة ديموغرافية (إن صح التعبير) وذلك حين يتم هدر هذه الهبة ولا يتم استثمارها اقتصاديا في زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وعندها تتحول من عامل إيجابي إلى عامل سلبي باعتبارها تنعكس في ارتفاع معدل البطالة لعجز الاقتصاد عن استيعاب قوة العمل المتزايدة، وهو في الحقيقة ما تعكسه حالة الاقتصاد الليبي.

الجدول رقم (5) تطور كل من معدل البطالة ونسبة السكان في سن العمل في ليبيا للفترة (1964 -2024)

السنة	معدل نمو السكان في سن العمل (%)	نسبة السكان في سن العمل إلى إجمالي السكان (%)	معدل البطالة (%)
1964	-	54.4	7.77
1973	3.7	53.9	3.51
1984	4.6	55.6	3.64
1995	4.1	59.7	10.44
2006	2.9	64.7	18.38
2010	1.0	64.8	10.55
2015	0.1	65.5	17.7
2024	2.1	67.6	19.6

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الأمم المتحدة (UN DESA, 2024) وبيانات معدل البطالة،

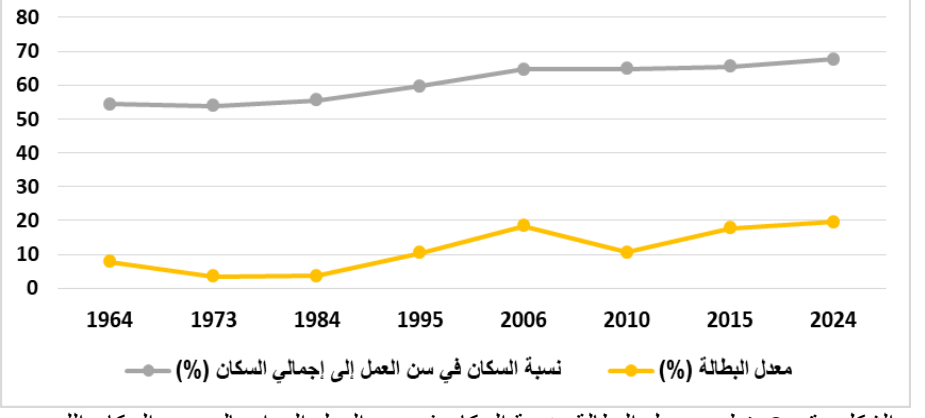

الشكل رقم .8. تطور معدل البطالة ونسبة السكان في سن العمل الى اجمالي عدد السكان الليبيين للفترة (1964 – 2024م)

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

المبحث الخامس: تحليل الارتباط بين متغيري البحث:

من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (9) اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول (8)، يمكن تحليل معامل الارتباط بين متغيري البحث واجراء الاختبارات الإحصائية البسيطة المصاحبة له، وذلك لمعرفة علاقة الارتباط بين المتغيرين؛ المتغير المستقل (X): نسبة السكان في سن العمل إلى إجمالي السكان (%). والمتغير التابع (Y): معدل البطالة (%). وقد أُجري تحليل الارتباط والانحدار على القيم الواردة في الجدول رقم (9)، وكانت النتائج كما يأتي:

الجدول رقم (9) نتائج اختبارات الارتباط بين متغيري البحث

الاختبار	القيمة
عدد المشاهدات (N)	8
معامل الارتباط (r)	0.907
القيمة الحالية (P- Value)	0.0019
معامل ارتباط سبيرمان (Ṕ)	0.905
القيمة الحالية لسبيرمان	0.0020
معامل التحديد (R^2)	0.822

تفسير نتائج تحليل الارتباط:

تظهر النتائج الواردة بالجدول رقم (9) أن معامل ارتباط بيرسون بلغ 0.907 مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين متغير نسبة السكان في سن العمل ومعدل البطالة، أي أنه كلما ارتفعت نسبة السكان في سن العمل ارتفع معدل البطالة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة. كما تظهر النتائج أن القيمة الاحتمالية (p=0.0019) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على ان العلاقة ذات دلالة إحصائية، وهو ما يؤكد وجود ارتباط معنوي. كما تظهر النتائج أن معامل ارتباط سبيرمان بلغ 0.905، وهو قريب جدا من معامل بيرسون، مما يدل على أن العلاقة الإيجابية بين المتغيرين مستقرة حتى عند الاعتماد على الرتب، وان النتائج ليست متأثرة بصورة كبيرة بالقيم المتطرفة. ومن خلال قيمة معامل التحديد (R^2) التي بلغت R^2= 0.822 يتبين أن حوالي 82.2% من التغير في معدل البطالة يمكن تفسيره بالتغير في نسبة السكان في سن العمل، بينما ترجع النسبة المتبقية

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

(17.8%) إلى عوامل أخرى منها: النمو الاقتصادي، الاستثمار، الاستقرار السياسي، السياسات الحكومية، العوامل الديموغرافية الأخرى.

معادلة الانحدار الخطي:

أظهرت نتائج الانحدار الخطي أن معادل الانحدار أخذت الصورة التالية:

$$U_t = -52.677 + 1.055\ WAP$$

حيث U_t تمثل معدل البطالة في الاقتصاد الليبي، بينما WAP تمثل نسبة السكان في سن العمل. وبالتالي فإن معدلة الانحدار تشير إلى أن زيادة نسبة السكان في سن العمل بمقدار نقطة مئوية واحدة ترتبط في المتوسط بزيادة معدل البطالة بنحو 1.06 نقطة مئوية خلال فترة الدراسة. وباختصار؛ تشير نتائج تحليل الارتباط إلى وجود علاقة طردية قوية بين نسبة السكان في سن العمل ومعدل البطالة في ليبيا للفترة (1964– 2024)، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.907) وهو ارتباط موجب قوي ودال إحصائيا عند مستوى معنوية أقل من (0.05) (P=0.0019) كما بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان (0.905) مما يؤكد متانة العلاقة وعدم تأثرها بطريقة القياس، بينما بلغ معامل التحديد (R^2=0.822) وهو ما يعني أن حوالي (82.2%) من التغيرات في معدل البطالة يمكن تفسيرها بالتغير في نسبة السكان في سن العمل، في حين ترجع باقي النسبة إلى عوامل أخرى. وبالتالي فإن تزايد السكان في سن العمل في ليبيا لم يصاحبه توسع فرص العمل، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة.

النتائج:

من خلال ما تم تحليله وعرضه في هذا البحث موضوع الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. تكمن رؤية نظرية الديموغرافيا الحديثة في أن الأفكار التي قدمتها النظرية السكانية التقليدية لم تأخذ في الاعتبار كل التغيرات الديموغرافية، حيث ركزت فقط على إجمالي

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

النمو السكاني وتأثيره على النمو الاقتصادي وأهملت التركيبة العمرية للسكان، ولذلك لم تتوصل إلى نتائج عملية حاسمة وواضحة.

2. إن ظاهرة ارتفاع نسبة السكان في سن العمل (الهبة الديموغرافية) تمثل فرصة اقتصادية إذا أُحسن توظيفها وإذا تزامنت مع نمو اقتصادي قادر على توليد فرص عمل كافية تمتص هذا العرض من قوة العمل، إلا أنه بالمقابل قد تتحول ظاهرة الهبة الديموغرافية إلى نقمة ديموغرافية وذلك حين يتم هدر هذه الهبة ولا يتم استثمارها اقتصادياً في زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وعندها تتحول من عامل إيجابي إلى عامل سلبي وتنعكس في ارتفاع معدل البطالة لعجز الاقتصاد عن استيعاب قوة العمل المتزايدة، وهو ما تعكسه حالة الاقتصاد الليبي.
3. توجد علاقة مترابطة بين المتغيرات الديموغرافية في ليبيا خلال الفترة (1950– 2025)، حيث أدى الانخفاض المستمر في معدل وفيات المواليد ومعدل الوفيات الخام نتيجة تحسن الخدمات الصحية ومستوى المعيشة إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة بصورة ملحوظة.
4. وبالمقابل ومع التطورات الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع مستويات التعليم والتحضر انخفض كل من معدل الخصوبة الإجمالية ومعدل المواليد الخام، الأمر الذي انعكس تدريجيا على انخفاض معدل النمو السكاني وتراجع نسبة الإعالة بعد أن بلغت مستويات مرتفعة خلال العقود المتتالية.
5. يعكس هذا الترابط انتقال ليبيا عبر مراحل التحول الديموغرافي من مجتمع يتسم بارتفاع الخصوبة والوفيات إلى مجتمع منخفض الخصوبة والوفيات، مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع للسكان وتباطؤ النمو السكاني، وهو ما يشير إلى أن ليبيا تمر بمرحلة ما يسمى "بالهبة الديموغرافية".
6. عرض العمل في ليبيا شهد نمواً مستمراً نتيجة الزيادة السكانية واتساع الفئة العمرية القادرة على العمل، إلا أن الاقتصاد الليبي لم يتمكن من استيعاب هذه الزيادة بصورة كافية، خاصة خلال الفترات التي شهدت أزمات اقتصادية وسياسية، مما أدى إلى ارتفاع

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

معدلات البطالة وتراجع معدلات التشغيل، خصوصاً بعد منتصف التسعينيات ثم بعد سنة 2011.

7. أظهر تحليل الارتباط وجود علاقة طردية قوية بين متغير نسبة السكان في سن العمل ومعدل البطالة، أي أنه كلما ارتفعت نسبة السكان في سن العمل ارتفع معدل البطالة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

المراجع:

1. هاشم نعمة فياض, العلاقة بين الخصوبة السكانية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية "دراسة حالة العراق", سلسلة دراسات, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, يوليو 2012.
2. عبدالله محمد اشكاب ومفتاح عبدالسلام عليلش، العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي والبطالة في ليبيا, "الواقع والأفاق المستقبلية", مؤتمر سوق العمل الليبي, معهد التخطيط, فندق المهاري– طرابلس, ديسمبر 2013,.
3. عبدالسلام، محمد. (2018). التحول الديموغرافي والنمو الاقتصادي. القاهرة: دار الفكر.
4. حسين فرج ارهيط وفتحي عبدالحفيظ المجبري, التطورات الديموغرافية والاقتصاد الليبي, دار الكتب الوطنية, بنغازي, 2005,
5. ماجد عثمان وأخرون، دور السياسات في الإسراع بالتحول الديموغرافي" دراسة حالة شرق أسيا والدروس المستفادة لمصر" مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65, 2014.
6. مفتاح عبدالسلام عليلش، الهبة الديموغرافية وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة: دراسة حالة دول جنوب وشرق أسيا، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الأول، يونيو 2016

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

7. أحمد صالح، الاقتصاد الريعي والبطالة في الدول النامية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2019.
8. أحلام يزيت، وحياة. بوتفنوشات، الهبة الديمغرافية وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر للفترة (1985–2018). مجلة آفاق فكرية، المجلد 11، العدد 2. (2023).
9. سالمة فرج ميلاد. التحليل الديموغرافي والجغرافي للبطالة في ليبيا للفترة (1973–2022). مجلة المنتدى الأكاديمي، المجلد 7، العدد 3..2023.
10. أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1973, ولعام 1984.
11. الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1995, ولعام 2006.
12. وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للمسح الوطني للسكان لعام 2012.
13. مركز بحوث العلوم الاقتصادية, البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962–2006), أكتوبر 2010.

المراجع الاجنبية:

1. -United Nation, Population Division, World Population Prospects the 2025 Revision**,** New York.
2. Carlo M. Cipolla, The Economic History of World Population, Penguin Books, 1962, pp. 101–104
3. .Bloom, D. E., & Williamson, J. G. (1998). Demographic Transitions and Economic Miracles in Emerging Asia. The World Bank Economic Review, 12(3), 419–455.
4. .Bloom, D. E., Canning, D., & Sevilla, J. (2003). The Demographic Dividend: A New Perspective on the Economic Consequences of Population Change. Santa Monica, CA: RAND Corporation.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2026/06/20 تم القبول في: 2026/07/08 تم النشر في : 2026/07/09
www.doi.org/10.62341/HCSJ

5. .Mason, A. (Ed.). (2001). Population Change and Economic Development in East Asia: Challenges Met, Opportunities Seized. Stanford University Press.
6. United Nation, Population Division, World Population Prospects the 2003 Revision, New York.-
7. -United Nation, Population Division, World Population Prospects the 2010 Revision, New York.
8. -United Nation, Population Division, World Population Prospects the 2025 Revision, New York.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع